

الكويت

الكويت إمارة وراثية دستورية تحكمها أسرة الصباح، ويبلغ عدد سكان الكويت 3,44 مليون نسمة، بينهم 1,1 مليون نسمة من المواطنين. اعتبر المراقبون المحليون والصحف المحلية أن الانتخابات البرلمانية التي جرت في 16 أيار/مايو 2009 اتسمت بالحرية والنزاهة بوجه عام، وحافظت السلطات المدنية عموماً على السيطرة الفعالة على قوات الأمن.

وقد شملت المشاكل الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان تقييد حق المواطنين في تغيير حكومتهم. ووردت بعض التقارير حول قيام قوات الأمن بإساءة معاملة السجناء. كما قامت السلطات بالحد من حرية التعبير والصحافة والتجمع وتقويم النقابات، بالإضافة إلى قيامها بالحد من الحرية الدينية. وقد قامت أيضاً بتقييد حرية التنقل لفئات معينة شملت العمال الأجانب والمقيمين العرب من عديمي الجنسية (المسمون بـ"البدون"). وقد ظل وضع "البدون" بدون حل وواجهه هؤلاء تمييزاً اجتماعياً وقانونياً. كما ظل الاتجار بالأفراد مشكلة قائمة. ولم تتمتع المرأة بحقوق متساوية. وقد حصل العمال على حقوق محدودة وتعرض العمال الأجانب لتقييد شديد في حقوقهم كما تعرضوا للتمييز، خاصة في قطاعي الخدمة المنزلية والخدمات التي لا تتطلب مهارات.

احترام حقوق الإنسان

القسم 1: احترام سلامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه لأي مما يلي:

أ – حرمانه من الحياة على نحو تعسفي أو غير مشروع

لم ترد أي تقارير عن ارتكاب الحكومة أو أحد عمالها أي أعمال قتل تعسفية أو غير مشروعه.

ب – اختفاء الأشخاص

لم ترد أي تقارير عن اختفاء أشخاص لدوافع سياسية.

ج - التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة

تحظر المواد 53 و 159 و 184 من قانون الجزاء التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة؛ ومع ذلك، وردت تقارير عن قيام بعض عناصر الشرطة ورجال الأمن خلال العام المنصرم بإساءة معاملة المحتجزين. وكان احتمال قيام الشرطة ورجال الأمن بإساءة معاملة غير المواطنين، وخاصة العرب غير الخليجيين والآسيويين منهم، أكبر من احتمال إساءتهم معاملة المواطنين الكويتيين. وقد وردت عدة تقارير عن حالات قامت فيها الشرطة بإساءة معاملة أشخاص يعودون من مغایري الهوية الجنسية. وصرحت الحكومة بأنها قامت بالتحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بإساءة المعاملة وعاقبت بعضها من مرتكبي هذه الأعمال؛ إلا أن الحكومة لم تقم في معظم الحالات بالكشف عن النتائج التي توصلت إليها تحقیقاتها أو عن العقوبات التي فرضتها.

وفي شباط/فبراير، أيدت محكمة الاستئناف حكما بالسجن لمدة عامين ضد ثلاثة من ضباط الشرطة اتهموا بتعذيب شاب بالسجن عام 2008.

ولم تحدث أي تطورات إضافية بشأن ادعاءات عن قيام رجال الأمن بإساءة معاملة المئات من العمال البنغاليين في أعقاب إضرابات العمال التي جرت عام 2008.

الأوضاع في السجون ومرافق لاحتجاز

سمحت وزارة الداخلية بالمراقبة المستقلة من قبل مجموعات حقوق الإنسان الدولية والمحلية ومن قبل الإعلام واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وقد قامت اللجنة بزيارة السجون الثلاثة ومركز الاحتجاز، وبعكس الحال عام 2009، لم تقم الحكومة بإعاقبة ممثلي الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان من زيارة السجون وبعض السجناء خلال العام.

يضم مجمع السجن المركزي السجون الثلاثة الوحيدة في البلاد وهي: سجن للرجال ذو حراسة أمنية مخفضة وسجن للرجال ذو حراسة أمنية مشددة وسجن للنساء. وتجاوز مجمع السجن المركزي سعته المقدرة بـ3,200 شخص، فكان هناك 201 سجينه في سجن النساء و3,978 سجينًا في سجن الرجال. وقد تم احتجاز الأحداث في مكان منفصل عن البالغين داخل السجن. وفي البلاد أيضاً سجن للإبعاد في طحة كثافته ألف شخص وهو ليس جزءاً من مجمع السجن المركزي. وقد افتقدت بعض مراكر الاعتقال إلى المرافق الصحية المناسبة والковادر الطبية الكافية. وأفادت التقارير أن السلطات الأمنية أساءت معاملة السجناء.

وقد حصل السجناء إلى حد معقول على الزيارات الخاصة، كما سمح لهم بمزاولة الشعائر الدينية. كما سمحت السلطات للسجناء والمحتجزين بالتقدم بشكاوى للسلطات القضائية بدون رقابة وسمحت لهم بطلب التحقيق في الادعاءات الموثوقة عن وجود ظروف معيشية غير إنسانية.

ولا يسمح لأمين المظالم بالعمل بالإنابة عن السجناء.

د - الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر القانون الاعتقال والاحتجاز التعسفي، وقد التزمت الحكومة بشكل عام بهذا الحظر برغم بعض التقارير التي أفادت بقيام الشرطة بأعمال اعتقال تعسفي ضد غير المواطنين.

دور الشرطة وأجهزة الأمن

تعتبر الشرطة وحدتها مسؤولة عن إنفاذ القوانين غير المتعلقة بأمن الدولة. ويختص جهاز أمن الدولة الكويتي بشؤون الاستخبارات والأمور المتعلقة بالأمن القومي. وبخضوع كلاهما للإشراف من قبل السلطات المدنية في وزارة الداخلية. أما الجيش فهو مسؤول عن الأمن الخارجي.

وبشكل عام، تولت الشرطة مسؤولياتها الأساسية بصورة فعالة. وقد وردت تقارير عن أن بعض مخافر الشرطة لم تكن جادة في تعاملها مع طلبات مقدمي الشكاوى، خاصة الأجانب. وفي الحالات التي يُزعّم فيها

إساءة الشرطة معاملة المتهمين، يدرس كبير محققى المنطقة هذه المزاعم ويحيل ما يستحق الإحالـة منها إلى المحكمة لإجراء محاكمـة. ولم تكن هناك أدلة تقيد بـإفلات الشرطة من العـقاب.

وقد فشلت قوات الأمن في بعض الأحيان في الاستجابة بفاعلية للعنف المجتمعي ضد أفراد الأسرة أو ضد خدم المنازل.

إجراءات الاعتقال والمعاملة أثناء الاحتجاز

يتعين على ضباط الشرطة عموماً الحصول على مذكرة اعتقال رسمية من النائب العام أو أحد القضاة قبل إلقاء القبض على أي شخص، إلا في حالات المطاردة الحثيثة. وقد ورد عدد قليل من التقارير التي تفيد بقيام الشرطة خلال العام المنصرم باعتقال واحتجاز أجانب دون الحصول على مذكرة اعتقال رسمية. بيد أن المحاكم لا تقبل عادة النظر في القضايا إلا إذا صدرت مذكرة اعتقال رسمية قبل إلقاء القبض على المتهم. وقد سمح بصورة عامة للمحتجزين بمقابلة محاميـهم وعائلـتهم. والتزاماً بقانونـ الجزائـر، يمكن اـحتجـاز المشتبـهـ فيـهمـ فيـ القـضاـيـاـ الجـنـائـيـةـ فيـ مـخـفـرـ الشـرـطـةـ لـمـدـةـ أـقـصـاـهـ أـرـبـعـ أـيـامـ دونـ تـوجـيهـ تـهمـ إـلـيـهـمـ. وأـثـنـاءـ هـذـهـ فـتـرـةـ يـجـوزـ لـلـسـلـطـاتـ منـعـ الـمـحـاـمـيـنـ وـأـهـالـيـ الـمـحـتـجـزـيـنـ منـ زـيـارـتـهـمـ. وـفـيـ هـذـهـ حـالـاتـ، يـجـوزـ لـلـمـحـاـمـيـنـ حـضـورـ إـجـرـاءـاتـ القـانـونـيـةـ، لـكـنـ لـاـ يـسـمـحـ لـهـمـ بـالـتـعـامـلـ الـمـباـشـرـ معـ مـوـكـلـيـهـمـ. وـيـعـطـيـ القـانـونـ الحقـ لـلـشـخـصـ الـمـحـتـجـزـ فـوـرـاـ عـلـىـ الـقـرـارـ الـقـضـائـيـ حولـ قـانـونـيـةـ اـحـتـجاـزـهـ، لـكـنـ هـذـاـ حـقـ لـمـ يـتـمـ اـحـتـراـمهـ بـصـورـةـ دـائـمـةـ. وـفـيـ حـالـةـ رـفـعـ الدـعـوـيـ، يـجـوزـ لـلـمـدـعـيـ الـعـامـ إـعادـةـ الـمـشـتبـهـ فـيـ إـلـىـ الـحـجزـ لـمـدـةـ 21ـ يـوـماـ إـضافـيـةـ. وـقـدـ تـمـ إـخـطـارـ الـمـحـتـجـزـيـنـ فـوـرـاـ بـالـتـهـمـ الـمـوجـهـ ضـدـهـمـ. كـمـ يـجـوزـ لـلـمـدـعـيـ الـعـامـ استـصـدارـ أمرـ منـ الـمـحـكـمـةـ لـتمـدـيـدـ فـتـرـةـ الـاـحـتـجاـزـ اـنتـظـارـاـ لـلـمـحاـكـمـةـ. وـهـنـاكـ نـظـامـ لـلـإـفـرـاجـ عـنـ الـمـتـهـمـيـنـ الـذـيـنـ يـنـتـظـرـونـ الـمـحاـكـمـةـ بـكـفـالـةـ. وـقـدـ قـامـتـ جـمـعـيـةـ الـمـحـاـمـيـنـ الـكـوـيـتـيـةـ بـتـوفـيرـ خـدـمـاتـ الـمـحـاـمـةـ لـلـمـتـهـمـيـنـ الـمـعـوـزـيـنـ وـهـذـهـ حـالـاتـ لـاـ يـكـونـ لـلـمـدـعـيـ عـلـيـهـمـ الـحـقـ فـيـ اـخـتـيـارـ الـمـحـاـمـيـ المـكـلـفـ بـالـدـافـاعـ عـنـهـمـ.

ومن بين 4,179 شخصاً يقضون أحكاماً بالسجن أو محتجزين بانتظار المحاكمة، تم اـحـتـجاـزـ حوالي 150 شخصاً منهم في "عـنـبرـ أـمـنـ الـدـولـةـ" لـدوـاعـيـ أـمـنـيـةـ، بماـ فـيـ ذـلـكـ اـحـتـجاـزـ بـعـضـهـمـ بـتـهـمـةـ الـتـعـاـلوـنـ معـ الـعـرـاقـ خـالـىـ فـتـرـةـ الـاحـتـلاـلـ مـنـ 1990ـ 1991ـ. وـفـيـ 23ـ آـذـارـ/ـمـارـسـ، قـامـتـ وزـارـةـ الدـاخـلـيـةـ بـالـتـعـاـلوـنـ معـ جـمـعـيـةـ الـهـلـلـ الأـحـمـرـ الـكـوـيـتـيـ بـالـتـنـسـيقـ لـسـتـ عـائـلـاتـ عـرـاقـيـةـ لـزـيـارـةـ ذـوـيـهـمـ الـمـحـتـجـزـيـنـ مـنـذـ عـامـ 1991ـ لـتـعاـونـهـمـ معـ الـعـرـاقـ إـبـاـنـ فـتـرـةـ الـاحـتـلاـلـ.

وـماـ زـالـ الـاـحـتـجاـزـ التـعـسـفـيـ المـطـوـلـ قـبـلـ الـمـحاـكـمـةـ يـمـثـلـ مشـكـلـةـ، فـحـوـاليـ 10ـ بـالـمـئـةـ مـنـ نـزـلـاءـ السـجـونـ مـحـتـجـزـونـ عـلـىـ ذـمـةـ الـمـحاـكـمـةـ. وـقـدـ تـمـ حـبـسـ الـمـحـتـجـزـيـنـ فـيـ اـنـتـظـارـ الـمـحاـكـمـةـ فـيـ مـكـانـ مـنـفـصـلـ عـنـ السـجـنـاءـ الـمـدـانـيـنـ.

وـخلـالـ الـعـالـمـ، تمـ اـحـتـجاـزـ الـأـجـانـبـ الـذـيـنـ سـيـجـرـيـ تـرـحـيلـهـمـ إـلـىـ الـخـارـجـ فـيـ سـجـنـ طـلـحةـ لـلـإـبعـادـ لـمـدـةـ تـنـراـوـحـ مـاـ بـيـنـ عـشـرـةـ أـيـامـ وـشـهـرـيـنـ اـنـتـظـارـاـ لـلـإـبعـادـ. وـتـمـ اـحـتـجاـزـ الـبـعـضـ لـفـرـاتـ أـطـولـ بـكـثـيرـ فـيـ حـالـةـ اـفـقـادـهـمـ لـوثـائقـ السـفـرـ الـلـازـمـةـ. وـقـدـ وـرـدـتـ تـقـارـيرـ عـنـ قـيـامـ قـوـاتـ الـأـمـنـ بـإـسـاءـةـ معـالـمـةـ السـجـنـاءـ فـيـ مـرـكـزـ الـإـبعـادـ.

هـ - الحرمان من المحاكمة العلنية العادلة

يكفل القانون استقلالية القضاء كما يكفل حق المحاكمة العادلة وينص على أن "القضاة لا يخضعون لأي سلطة". ومع ذلك، فإن الأمير هو الذي يعين كل القضاة، ويخضع تجديد تعينهم لموافقة الحكومة. ويتم تعين القضاة الكويتيين مدى الحياة؛ إلا أن الكثير من القضاة هم من غير المواطنين الكويتيين ويعملون على أساس عقود قابلة للتجديد تسري لمدة تتراوح ما بين سنة واحدة وثلاث سنوات. ويجوز لوزير العدل إنهاء عمل القضاة بسبب، إلا أن ذلك نادراً ما يحدث. وكثيراً ما ادعى المقيمون الأجانب الذين دخلوا في نزاعات مع المواطنين أن المحكمة تحيزت لصالح المواطنين.

إجراءات المحاكمة

ينص القانون على أن تكون المحاكمات الجنائية علنية إلا إذا قررت المحكمة أو الحكومة ضرورة إتمام الإجراءات في جلسات مغلقة من أجل "الحفاظ على النظام العام" أو "الحفظ على الأخلاق العامة". ولا توجد محاكمات عن طريق هيئة المحففين. ويعتبر المتهم بريئاً حتى تثبت إدانته، ويتمكن بحق مواجهة من يتهمه وبحق استئناف الحكم. ويشترط القانون أن يقوم محام بتمثيل المدعى عليهم في قضايا الجنایات وتقوم المحكمة بتوفير هذا المحامي في القضايا الجنائية. وتكون الجمعية الكويتية للمحامين ملزمة، في حال طلبت المحكمة منها ذلك، بتعيين محام بدون أتعاب للمتهمين المعوزين وذلك في القضايا المدنية أو التجارية أو الجنائية، وقام المدعى عليهم فعلاً باستخدام هذه الخدمات. وللمدعى عليهم الحق في مواجهة من يشهد ضدتهم، كما لهم الحق في إحضار من يشهد لصالحهم. ويستطيع المدعى عليهم ومحاميه بشكل عام الاطلاع على الأدلة المتعلقة بقضاياهم والتي تكون في حوزة الحكومة، كما يستطيعون استئناف قضاياهم أمام محكمة ذات سلطة أعلى. ويوفر القانون إجراءات الحماية هذه لجميع المواطنين.

السجناء والمحتجزون السياسيون

لم ترد أي تقارير عن وجود سجناء أو محتجزين سياسيين.

الإجراءات القضائية المدنية والتعويضات

يكفل القانون استقلال القضاء وحياده في القضايا المدنية؛ غير أن تنفيذ الأحكام لم يتم أحياناً، وكانت العقوبات الإدارية، مثل حظر السفر، موجودة أيضاً في القضايا المدنية.

و - التدخل التعسفي في الشؤون الخصوصية والأسرة والمنزل، أو في المراسلات

يكفل الدستور خصوصية الفرد وحرمة المنزل، وبوجه عام احترمت الحكومة هذه الحقوق في الممارسة العملية. ويسمح القانون لقوات الأمن بمراقبة اتصالات الأشخاص الخاصة بموافقة النائب العام، وقد تمت هذه المراقبة من وقت لآخر.

يحظر القانون زواج المرأة المسلمة من رجل غير مسلم، كما يلزم القانون المواطنين الذكور العاملين في الجيش بالحصول على تصريح من الحكومة للزواج من امرأة تحمل جنسية أجنبية. أما في الممارسة العملية، فإن الحكومة لم تقدم إلا نصائح غير ملزمة في مثل هذه الأمور ولم تمنع أياً من هذه الزيجات.

يمكن للحكومة أن ترفض طلب الجنسية الذي يقدمه أحد المقيمين من "البدون" بناء على مخالفات أمنية أو جنائية ارتكبها أحد أفراد أسرة ذلك المقيم.

القسم 2: احترام الحريات المدنية، بما فيها:

أ - حرية التعبير وحرية الصحافة

يكفل الدستور حرية الكلام وحرية الصحافة "بما يتوافق مع الشروط والظروف التي يحددها القانون". لكن في الممارسة العملية، لم تحترم الحكومة هذه الحقوق في بعض الأحيان. وقام الصحفيون والناشرون بممارسة الرقابة الذاتية. وقد ازدادت خلال العام القيود المفروضة على حرية الصحافة في البلاد.

وقد قامت الحكومة بتقييد حرية الصحافة وحرية الكلام، خاصة في الأمور المتعلقة بأمن الدولة. كما يحظر القانون أيضاً بصورة محددة نشر أي مواد تسيء للإسلام أو الأمير أو الدستور أو حيادية المحاكم أو مكتب النائب العام. وينص القانون على أحكام بالسجن لكل من "يسيء إلى الدين"، كما يجوز لأي مواطن مسلم رفع دعوى جنائية ضد أي مؤلف يعتقد المواطن أنه قام بالإساءة إلى الدين الإسلامي أو إلى الأسرة الحاكمة أو إلى الأخلاق العامة. واستمر عدد مثل هذه القضايا المعرفة ضد الصحفيين ومحطات التلفزيون بالارتفاع بصورة كبيرة، حيث جرى رفع 678 قضية خلال العام نتج عن معظمها الحكم بغرامة مالية وذلك مقارنة بعام 2009 حيث تم رفع ما يقل عن 200 قضية.

وكان توجيه الانتقاد المباشر للوزراء وغيرهم من أصحاب المناصب العليا في الحكومة واسع الانتشار وتم السماح به. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، تم اتهام عدد من الأفراد بالإساءة للأسرة الحاكمة. كما تم استخدام أحكام قانونية منفصلة لاتهام بعض الأشخاص بالقذف ضد رئيس الوزراء.

في 7 آذار/مارس، تم تغريم النائب في مجلس الأمة، محمد هايف، مبلغ 3,000 دينار كويتي (حوالي 10,400 دولار أمريكي) لإدائه بتصريحات في المجلس أعتبرت مسيئة للأسرة الحاكمة وذلك خلال دورة مجلس الأمة المنعقدة في أيار/مايو 2009. وقد تم تغريم جريدة الرؤية اليومية التي نشرت تصريحات هايف مبلغاً مماثلاً.

وفي 7 آذار/مارس أيضاً، تم تغريم النائب مرزوق الغانم وجريدة النهار مبلغ 3,000 دينار كويتي (10,400 دولار أمريكي) لكل منهما إثر نشر مقالة أعتبرت مسيئة للأسرة الحاكمة.

وفي 30 حزيران/يونيو، حكم على خالد الفضالة، الأمين العام للتحالف الوطني الديمقراطي وعضو مجلس الأمة، بالحبس لمدة ثلاثة أشهر وبدفع غرامة مالية قدرها 150 دينار كويتي (حوالي 525 دولار أمريكي) بتهمة التشهير بحق رئيس الوزراء. وفي 12 تموز/يوليو، أمرت محكمة الاستئناف بإطلاق سراح الفضالة بعد تخفيف الحكم من ثلاثة أشهر إلى عشرة أيام.

وفي 13 كانون الأول/ديسمبر، قامت السلطات بإغلاق مكتب قناة الجزيرة في الكويت وقامت بسحب ترخيصها إثر بث المحطة لمشاهد تعرض قوات الشرطة باستخدام العنف لنقريقي تجمع غير مصرح به للمعارضة، ومن ثم استضافة نواب المعارضة الذين قاموا بانتقاد الحكومة بشدة بسبب تصرفات الشرطة.

وقد ظل الصناعي محمد عبد القادر الجاسم يواجه عدة اتهامات بالإساءة إلى عدد من المسؤولين الحكوميين. ففي 1 نيسان/أبريل، حكمت محكمة أولى درجة على الجاسم بالحبس لمدة ستة أشهر وبدفع غرامة مالية قدرها 5,000 دينار كويتي (حالي 17,400 دولار أمريكي) لإدانته بتصریحات أعتبرت تشهيراً بحق رئيس مجلس الوزراء عام 2009، لكن محكمة الاستئناف ألغت الاتهام في 12 تموز/يوليو. لكن الشرطة قامت باعتقال الجاسم مجدداً في 11 أيار/مايو بتهمة جديدة هي المس بالذات الأميرية ومحاجمة النظام ونشر معلومات كاذبة تضر بالمصالح القومية للبلاد. وقد تم إطلاق سراح الجاسم في 29 تموز/يونيو بعد دفعه كفالة مالية قدرها 2,000 دينار كويتي (حالي 7,000 دولار أمريكي) وبانتهاء العام، كانت القضية لا تزال في انتظار البت فيها.

وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر، أدين الجاسم وحكم عليه بالسجن لمدة عام واحد وذلك في ثالث قضية يزعم فيها قيامه بالتشهير بحق رئيس الوزراء في مقالة نشرت على مدونته ذكر فيها قيام رئيس الوزراء بالتورط في اختلاسات وغسيل أموال وبالتعاون مع عمالء المخابرات الإيرانية. وفي 15 كانون الأول/ديسمبر، تم الطعن في الحكم وتم تخفيض العقوبة إلى ثلاثة أشهر.

وقد قالت الحكومة خلال العام بتحديد حرية الصحافة متعللة بدعوى الأمن القومي. وفي 4 أيار/مايو، صدر أمر بمنع الإعلام من نشر أي تقارير عن التفكير المزعوم لشبكة التجسس الإيرانية بدعوى الاعتبارات الأمنية.

وفي 20 أيلول/سبتمبر، قالت الحكومة بسحب جنسية رجل الدين الشيعي المنفي ياسر الحبيب بدعوى قيامه بالتطاول على زوجة الرسول محمد وعلى الصحابة. كما قالت الحكومة باحتجاز الإسلامي السنّي مبارك البذالي لفترة وجيزة دون تقييم أي اتهام ضده لقيامه بتأييد العنف ضد المجتمع الشيعي وضد اثنين من نواب مجلس الأمة الشيعة في رد فعل على تصريحات الحبيب.

وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر، اعتقلت الشرطة صاحبة محطة سكوب التليفزيونية، فجر السعيد، بتهمة تسبب بث المحطة للبرنامج الكوميدي الساخر "صوت وصل" في إثارة التمرد. وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، تم نقل قضية السعيد إلى محكمة جنائية حيث ظلت تنتظر البت فيها بانتهاء العام.

وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر، قام أفراد من عائلة فيصل الحمود المالك الصباح بمحاجمة مكاتب تليفزيون سكوب لاعتقاده بأن مقدم البرنامج محمد طلال السعيد، وهو شقيق فجر السعيد، قام بالتشهير ضده.

وفي 12 كانون الأول/ديسمبر، قالت الشرطة باعتقال أستاذ القانون بجامعة الكويت عبيد الوسمى والذي كان قد شارك بتاريخ 8 كانون الأول/ديسمبر في ديوانية منزل النائب جمعان الحربش، الأمر الذي اعتبر غير قانوني، وثم تم تفريغ الديوانية من قبل الشرطة. والجدير بالذكر أن الديوانية هي تجمع اجتماعي سياسي أسبوعي غير رسمي يعتبر بصفة عامة مساحة للحوار السياسي الحر والمفتوح حول المواضيع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وقد تم اتهام الوسمى بنشر أخبار كاذبة في الخارج والمشاركة في تجمع عام بنية إجرامية وحضر قوات الأمن على عدم تفريغ الديوانية (أي حضهم على عدم إطاعة الأوامر) والتطاول على مسند الإمارة. وما زالت القضية في انتظار البت فيها بانتهاء العام.

وقد كانت كل وسائل الإعلام المطبوعة مملوكة ملكية خاصة لكن استقلاليتها كانت محدودة. وقد أظهرت وسائل الإعلام هذه تنوعاً في الرأي، لكنها مارست الرقابة الذاتية لتحاشي الملاحقة الجنائية أو الغرامات المالية وللاحفاظ بتراثيتها. ويمكن لوزارة التجارة حظر جميع أنواع وسائل الإعلام بطلب من وزارة الإعلام.

يشترط القانون حصول ناشرو الصحف على رخصة لإدارة نشاط صحي من وزارة الإعلام. ويفقد الناشر رخصته إذا لم تصدر مطبوعاته لمدة ثلاثة أشهر في حالة الصحف اليومية، أو لمدة ستة أشهر في حالة الإصدارات الأولى صدوراً.

ولم ترد أي تطورات بشأن قضية المرشح السابق لمجلس الأمة محمد الجويهيل الذي تم اعتقاله عام 2009 بتهمة البث التلفزيوني بدون ترخيص وإذاعة أخبار كاذبة وزعزعة أمن الدولة. وقدمت الحكومة اتهامات ضد الجويهيل لتصريحات علنية بثها على قناته الفضائية زعم أنه أهان فيها نواب معينين في مجلس الأمة وأدلى فيها بتعليقات مهينة ضد الكويتيين المزدوجي الجنسية وذوي الأصول المنتسبة للقبائل أو "البدون". وتم إطلاق سراح الجويهيل في كانون الأول/ديسمبر 2009 بكفالة قدرها 5,000 دينار كويتي (حوالي 17,400 دولار أمريكي).

استمر فؤاد الهاشم الصحفي في جريدة الوطن اليومية في رفضه دفع غرامة مالية قدرها 7,190 دينار كويتي (25,000 دولار أمريكي) حكم عليه بدفعها عام 2008 بسبب إدانته في ثلاثة قضايا تشهير قام برفعها ضده رئيس وزراء قطر الذي اتهم الهاشم بالإساءة إلى سمعته من خلال كتابة مقالات عن العلاقات التي تربطه بإسرائيل.

وقد فرضت وزارة الإعلام الرقابة على كل الكتب والأفلام والمجلات الدورية وشرائط الفيديو والأفلام المضغوطة (السي دي) وأفلام الفيديو الرقمية (الدي في دي) وغيرها من المطبوعات المستوردة التي اعتبرتها الوزارة مسيئة للأخلاق والأدب العامة، بالرغم من توفر أجهزة استقبال البث الفضائي على نطاق واسع مما سمح لبعض المواطنين باستقبال ما تبثه وسائل الإعلام دون قيود. وبحسب تعليمات وزارة الإعلام التوجيهية يتم حظر المواد المسيئة للإسلام أو الديانات الأخرى والمواد المهيمنة للأمير أو ولد العهد أو عرض السلوك غير الأخلاقي.

وقد سيطرت الوزارة أيضاً على طبع وتوزيع كل المواد الإعلامية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، قامت الوزارة قبل افتتاح معرض الكويت الدولي للكتاب الذي يعقد سنوياً بإضافة 25 كتاب إلى قائمة تضم آلاف الكتب التي سبق وأن تم حظرها لكونها "تخالف سياسات المعرض والدولة". وقد اشتملت قائمة الكتب الجديدة الممنوعة على رواية "عماره يعقوبيان" الأكثر مبيعاً للمؤلف المصري علاء الأسوانى.

حرية الوصول إلى الإنترنت

تشير إحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2009 أن حوالي 39 بالمئة من سكان البلاد قاموا باستخدام الإنترنت. ورأت الحكومة الاتصالات التي تتم عبر الإنترنت مثل المدونات ومجموعات النقاش وذلك لأسباب أمنية ولمنع التشهير. واستمرت وزارة المواصلات في حجب موقع الإنترنت التي اعتبرتها "محرضة على الإرهاب وعدم الاستقرار"، كما ألزمت الوزارة مقدمي خدمات الإنترنت بحجب موقع أخرى دينية وإباحية لكونها "تخالف العادات والتقاليد الكويتية". بالإضافة إلى موقع سياسية الطابع وجدت الحكومة

أنها مسيئة. فعلى سبيل المثال، تم حجب موقع رجل الدين الشيعي ياسر الحبيب الذي يتخذ من المملكة المتحدة مقراً له. كما وردت تقارير تفيد بقيام الحكومة بمحاولة جمع معلومات التعريف الشخصية لفرد فيما يختص بقدرة هذا الشخص في التعبير السلمي عن آرائه ومعتقداته السياسية والدينية والأيديولوجية. وفرض على أصحاب مقاهي الإنترنت الحصول على أسماء زبائنهم وأرقام بطاقاتهم المدنية هوياتهم وتقديم هذه المعلومات إلى وزارة المواصلات عند طلبها ذلك.

الحرية الأكademie والمناسبات الثقافية

يكفل القانون حرية الرأي والبحث، ومع ذلك كانت الحرية الأكademie مقيدة بسبب الرقابة الذاتية، كما منع القانون الأكاديميون من انتقاد الأمير أو الإسلام.

احتفظت وزارة الداخلية لنفسها بحق الموافقة على تنظيم الفعاليات العامة أو رفض التصريح بها، وقامت برفض تلك الفعاليات التي اعتبرتها غير لائقة من الناحية السياسية أو الأخلاقية.

ووفقاً لرابطة دراسات الشرق الأوسط، فقد قامت الحكومة في 11 شباط/فبراير بإلغاء تأشيرة دخول مضاوي الرشيد وهو أستاذ بكلية كنج في لندن والذي كان مقرراً أن يقدم محاضرة عامة في الكويت عن "الإصلاح السياسي المتوقف في العالم العربي" وذلك في معهد تطوير وتدريب المرأة. وبالرغم من قيام السلطات بإصدار التأشيرة في 26 كانون الثاني/يناير، إلا أنها ألغت لما زعم أنه بسبب نظريات الرشيد المنشورة على نطاق واسع وتقييد بأن الإسلام المحافظ يثبط الديمقراطية. ولم تقدم الحكومة أي أسباب رسمية لرفضها دخول الرشيد.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2009، رفضت السلطات دخول العالم القرآني المصري نصر حامد أبو زيد بدعوى أن تأشيرته التي كان قد تم الموافقة عليها بالفعل غير سارية. وكان من المقرر أن يقوم أبو زيد بإلقاء محاضرتين عن "الإصلاح الديني في الدولة الدستورية" وعن "قضايا المرأة بين القرآن والفكر الشرعي المتفق عليه".

ولم ترد أي تطورات جديدة بشأن تحقيق مكتب النيابة التجارية في قضية صاحب فندق ومنظمي حفل بسبب رعايتهم لحفل راقص مختلط بين الجنسين عام 2008.

ب - حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها

حرية التجمع

يكفل القانون حرية التجمع. ويجب على منظمي التجمعات العامة التي يتجاوز عدد المشاركون فيها 20 شخصاً إخطار وزارة الداخلية علمًا بما يخططون له من تجمعات.

وقد قام العديد من المواطنين الذكور البالغين، بمن فيهم أعضاء الحكومة وأعضاء مجلس الأمة، وكذلك عدد متزايد من المواطنات باستضافة أو بحضور الديوانيات. كما عقدت بعض النساء ديوanيات خاصة بهن؛ كما أتيح عدد قليل من الديوانيات أمام المشاركون من الجنسين.

وقد قامت السلطات بتقيد حرية التجمع في بعض الحالات المتعلقة بالقضايا السياسية أو الأمنية. ففي 10 نيسان/أبريل، قامت الحكومة بترحيل سبعة عشر وافد مصري قاموا بالمشاركة في اجتماع لتأييد مرشح المعارضة المصرية للرئاسة محمد البرادعي بحجة أن التجمع لم يتم الموافقة عليه من قبل وزارة الداخلية.

وفي 13 أيلول/سبتمبر، قامت الحكومة باستخدام قانون التجمعات العامة لعام 1979 (والذي كان قد تم تطبيقه في الماضي بصورة متفرقة) وذلك لمنع تجمع ما يزيد عن عشرين شخصاً في محاولة لدرء الصراع الطائفي الذي نتج عن قيام رجل دين شيعي بالطابول على زوجة النبي محمد. وفي 8 كانون الأول/ديسمبر، وبموجب نفس القانون، أصدر الأمير مرسوماً رسمياً يمنع التجمعات العامة في الخارج لمن يزيد عن عشرين شخصاً. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، قامت قوات تابعة لوزارة الداخلية بتطبيق القانون عند قيامها بإغلاق ندوة عقدت في ديوانية النائب جمعان الحربش بالقوة والتي أدعت الحكومة أنها تجمع غير قانوني. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر، قامت الشرطة بتفريق تجمع عام آخر مشابه بدون أحداث.

حرية تكوين الجمعيات

يكفل القانون حق تأسيس الجمعيات والانضمام إليها؛ ومع ذلك، فإن الحكومة قيدت ممارسة هذا الحق من الناحية العملية. ويمنع القانون المجموعات المرخص لها رسمياً من التعاطي في النشاطات السياسية.

استخدمت الحكومة سلطتها في منح التراخيص كوسيلة للسيطرة السياسية. وفي البلاد 73 منظمة غير حكومية مرخصة رسمياً، بما في ذلك جمعية المحامين الكويتية، والمجموعات المهنية، والهيئات العلمية. ولم تصدر وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل خلال العام المنصرم أي ترخيص لمنظمات غير حكومية جديدة. وهناك 149 منظمة غير حكومية تنتظر ترخيص الوزارة، وقد انتظر الكثير منها هذا الترخيص لسنوات.

استمرت المنظمات غير الحكومية الـ 45 التي حصلت على ترخيصها قبل عام 2004 في تلقي إعانات مالية حكومية سنوية تبلغ حوالي 12,000 دينار كويتي (41,800 دولار أمريكي) لتعطية مصاريف عملها، بما في ذلك تكاليف السفر للمشاركة في مؤتمرات دولية. ولا تحصل المنظمات غير الحكومية التي حصلت على التراخيص منذ عام 2004، أي عندما بدأت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بإصدار التراخيص بعد فترة طويلة من رفضها القيام بذلك، على أي مساعدة مالية. وقد كانت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان والجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان المنظمتان غير الحكوميةيتان المستقلتان الوحيدةتان المكرستان خصيصاً لقضايا حقوق الإنسان. وقد رفضت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إصدار بعض التراخيص بحجة أن هناك منظمات غير حكومية موجودة بالفعل تقدم خدمات مشابهة لتلك التي يقتربها مقدمو طلب الترخيص. وعلاوة على ذلك، يجوز للوزارة رفض طلب المنظمة غير الحكومية إذا رأت أن تلك المنظمة لا تؤدي خدمة عامة. وللوزير حرية التصرف في تغيير الاسم المقترن للمنظمة غير الحكومية قبل منحها الترخيص، وقد قام الوزير بذلك فعلاً في بعض الأحيان على أساس كون الاسم مشابهاً جداً لمنظمة أخرى موجودة بالفعل. ويتعين على أعضاء المنظمات غير الحكومية المرخص بها الحصول على تصريح من الوزارة لحضور المؤتمرات الدولية بصفتهم ممثليين رسميين عن منظمتهم. وقد دعى مستوى رقابة الحكومة وتمويلها للتساؤل حول مدى استقلالية هذه المنظمات غير الحكومية وحول وضعها كمنظمات غير حكومية.

وكان هناك عشرات من المجموعات الأهلية المدنية والنواحي والمنظمات غير الحكومية غير الرسمية في البلاد. ولم تلتقط هذه الجمعيات غير الرسمية أي معونات مالية من الحكومة وليس لها أي وضع قانوني.

ج - الحرية الدينية

للاطلاع على وصف كامل لموضوع الحرية الدينية، يرجى مراجعة تقرير "الحريات الدينية الدولية لعام 2010" على موقع وزارة الخارجية <http://www.state.gov/g/drl/irf/rpt/>

د. حرية التنقل والأشخاص النازحون داخلياً وحماية اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية

يكفل الدستور عموماً حرية التنقل داخل البلاد؛ بيد أن هناك العديد من القوانين التي تفرض قيوداً على السفر إلى الخارج بالإضافة إلى بعض القيود التي فرضتها الحكومة على حرية التنقل في الممارسة العملية. وبالرغم من مساهمة الحكومة بمبلغ 288,000 دينار كويتي (مليون دولار أمريكي) لمكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال العام المنصرم، إلا أنها لم تتعاون مع معظم جهود المفوضية لتوفير الحماية وت تقديم المساعدة إلى اللاجئين واللاجئين العائدين وملتمسي اللجوء وعديمي الجنسية وغيرهم من الأشخاص المعنّيين.

واجهت النساء و"البدون" مشاكل أو قيود بالنسبة للسفر إلى الخارج. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2009، أصدرت المحكمة الدستورية قراراً نهائياً يؤكد حق المرأة في الحصول على جواز سفر دون موافقة زوجها وشرعت المحكمة في تطبيق هذا الحكم. لكن ما زال يجوز للرجل أن يطلب من سلطات الهجرة منع زوجته من مغادرة البلاد لمدة 24 ساعة، وبعد انتهاء هذه المدة يجوز له تمديدها عن طريق استصدار أمر بذلك من المحكمة. وقيدت الحكومة بشدة سفر الأشخاص المنتسبين لفئة "البدون" إلى الخارج؛ بيد أن الحكومة سمحت لبعضهم بالسفر إلى المملكة العربية السعودية لأداء فريضة الحج السنوية واستمرت في إصدار جوازات السفر مادة 17 وهي وثائق سفر مؤقتة لا تمنح الجنسية وتتصدر لفئة البدون.

يسمح القانون أيضاً للحكومة بحظر سفر أي مواطن أو وافد تم اتهامه بمخالفة القانون أو يشتبه في مخالفته للقانون، كما يسمح للمواطنين بالتقدم بطلب إلى السلطات للقيام بذلك. وفي الممارسة العملية أدى ذلك إلى منع المواطنين والأجانب بصورة تعسفية من مغادرة البلاد أو أدى إلى تأجيل سفرهم.

ويحظر القانون القيام بترحيل المواطنين أو نفيهم قسراً، ورغم ذلك تستطيع الحكومة سحب الجنسية من المواطنين المجنسين لأسباب عدة تشمل الإدانة بارتكاب جريمة، ويعقب ذلك ترحيل الأفراد المعنّيين. ولا يحق للحكومة سحب الجنسية من الأفراد الذين ولدوا كمواطنين كويتيين، إلا إذا حصل الفرد على جنسية ثانية مما يعد ضد قانون البلاد.

وخلال العام المنصرم هاجر عدة مئات من "البدون".

حماية للاجئين

لم توقع الكويت على اتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 ولا بروتوكول عام 1967 الملحق بها . ولا ينص القانون على منح حق اللجوء أو وضع لاجئ ولا يوجد نظام لتوفير الحماية للاجئين، كما لم تمنح الحكومة على مدى العام المنصرم حق اللجوء أو وضع اللاجي لأخذ. وتحظر قوانين الهجرة الكويتية التوطين المحلي لطالبي اللجوء. وفي الممارسة العملية قامت الحكومة بحماية اللاجئين من الترحيل أو الإعادة إلى دولة تتعرض فيها حياتهم أو حريتهم للخطر بسبب عرقهم أو دينهم أو جنسائهم أو عضويتهم في مجموعة اجتماعية معينة أو بسبب آرائهم السياسية. ويحظر الدستور الكويتي تسليم اللاجئين السياسيين، إلا أن الحكومة قامت في كثير من الأحيان باحتجاز مثل هؤلاء الأشخاص لحين موافقتهم على العودة لبلادهم أو حتى يضعوا ترتيبات سفر بديلة، ونادراً ما منحتهم التصريح بالإقامة والعمل داخل الكويت .

الأشخاص غير المنتدين إلى دولة

وفقاً للقانون، يستمد الأطفال الجنسية الكويتية بشكل كامل من الوالد؛ ولا تُمنح الجنسية الكويتية لأبناء الأم الكويتية المتزوجة من رجل غير كويتي إلا إن كانت مطلقة أو أرملة. علاوة على ذلك، لا يمنح القانون الأشخاص غير الكويتيين، بما في ذلك "البدون" أو غير المسلمين، فرصة واضحة ومحددة للحصول على الجنسية الكويتية. وفي تموز/يوليو، قامت وزارة الداخلية بإصدار قرار يسمح للموطنات الكويتيات بكفالة أولادهن غير الكويتيين (بعض النظر عن أعمارهم) وبكفالة أزواجهن للحصول على تصريح بالإقامة.

وبالرغم من عدم معرفة العدد المحدد للمقيمين "البدون" في الكويت، إلا أن وزارة التخطيط قدرت أن عددهم قد تجاوز 100,000 شخص في أواخر عام 2006، وهو آخر عام قامت فيه الحكومة بجمع هذه الإحصاءات. واستمرت الحكومة في ممارسة التمييز ضد "البدون" في عدة مجالات مثل التعليم والتوظيف والرعاية الصحية وحرية التنقل. ولا يجوز لأبناء "البدون" الالتحاق بالمدارس العامة. وبالرغم من قبول "البدون" في بعض الوظائف الحكومية. وبالرغم من أن بعضهم قد التحق بالقوات المسلحة أو الشرطة وبالرغم من عدم وجود أي موانع. قانونية تحول دون خدمتهم، إلا أنهم قد منعوا بصورة فعالة من الانضمام إلى القوات المسلحة أو الشرطة منذ عام 1985. وغالباً ما واجه "البدون" صعوبة في التأهل للاستفادة من خدمات الرعاية الصحية المدعومة التي يحصل عليها المواطنين، كما صعبت الحكومة على "البدون" الحصول على الوثائق الرسمية الضرورية للتوظيف أو السفر، كشهادة الميلاد، وبطاقة الهوية المدنية، ورخصة القيادة، وعقد الزواج.

وفي 19 آذار/مارس 2009، قامت لجنة الصحة والعمل البرلمانية بإصدار إنذار أخير لوزارة الصحة مدته شهرين لإصدار شهادات ميلاد للأطفال حديثي الولادة من "البدون". وفي 18 أيار/مايو، وافق مجلس الوزراء على قرار بإصدار شهادات ميلاد لجميع المواطنين المتزوجين من نساء ينتمون لفئة "البدون". وقد استند هذا القرار على سابقة صدرت عام 2009. وقررت المحكمة الكلية إصدار عقد زواج لامرأة من "البدون" متزوجة من مواطن كويتي. وقامت المحكمة نفسها في نيسان/أبريل وفي أيار/مايو بتأكيد حق الرجل "البدون" في الحصول على وثيقة زواج وشهادات ميلاد لأولاده. وحتى انتهاء العام، لم تلتزم أياً من وزارتي العدل أو الصحة بأوامر المحكمة الصادرة عام 2009 أو بأوامر مجلس الوزراء.

وخلال العام المنصرم، كما كان الحال عام 2009، لم تمنح الحكومة الجنسية لأياً من المنتدين إلى فئة "البدون". وبحلول نهاية العام، كان هناك 80,000 طلب جنسية قدمه أشخاص من "البدون" ما زال عالقاً لم يبت فيه. وتعد على الكثير من "البدون" تقديم وثائق ثبت وجود علاقات كافية تربطهم بالدولة أو تقديم أدلة

على جنسية الأصلية. بيد أن الحكومة أكدت أن الأغلبية الساحقة من "البدون" يخونون هوياتهم الحقيقية وأنهم ليسوا حقاً غير منتمين لدولة.

القسم 3: احترام الحقوق السياسية: حق المواطنين في تغيير حكومتهم

كان للمواطنين تأثير محدود وغير مباشر على صعيد السيطرة على السلطة التنفيذية، إذ ينص الدستور على أن الدولة إمارة وراثية. ويتعين على أعضاء مجلس الأمة الخمسين المنتخبين (بالإضافة إلى الوزراء المعينين من قبل الحكومة) الموافقة بأغلبية الأصوات على شخص ولد العهد (الأمير المقرب) الذي يختاره الأمير. ويجب أن يستوفي ولد العهد الشروط الثلاثة التالية: أن يكون رشيداً، عاقلاً، وابناً شرعاً لأب و أم. كما يجوز لمجلس الأمة أن يخلع الأمير من السلطة بأغلبية ثلثي الأصوات إذا ثبت فقدانه لأي من هذه الشروط الثلاثة. ويعطي القانون للمواطنين الحق في تغيير ممثلهم في السلطة التشريعية، وقد مارس المواطنون هذا الحق من الناحية العملية عن طريق الانتخابات.

الانتخابات والمشاركة السياسية

في أيار/مايو 2009، أي بعد مرور شهرين على قيام الأمير بحل مجلس الأمة، تم إجراء انتخابات برلمانية تم اعتبارها عموماً أنها حرة ونزيهة. وكانت هذه المرة الثالثة لإجراء الانتخابات وذلك بسبب قيام الأمير بحل مجلس الأمة بصورة دستورية في كل من أيار/مايو لعام 2006 وأذار/مارس لعام 2008 وأذار/مارس لعام 2009.

بالرغم من عدم وجود نص قانوني رسمي يقضي بحظر الأحزاب السياسية، إلا أن الحكومة لم تعترف بأي أحزاب سياسية ولم تسمح بتأسيس مثل هذه الأحزاب. وبالرغم من ذلك فإن الانتماءات القبلية وعدد من التكتلات غير الرسمية عالية التنظيم عملت بصورة شبيهة إلى حد كبير بالأحزاب السياسية وقامت بإجراء الانتخابات التمهيدية والتي تعتبر غير قانونية وذلك لتحقيق أقصى تأثير لها في مجلس الأمة. وقام زعماء القبائل باستبعاد النساء من الانتخابات التمهيدية التي تجريها القبائل. ويجب على المرشحين لعضوية مجلس الأمة القيام بترشيح أنفسهم بصفة فردية ويجوز لهم الترشح في أي من الدوائر الانتخابية في الدولة. وسيطرت القبائل على اثنين من الدوائر الانتخابية الخمس، كما مارست نفوذها على الدوائر الثلاث الأخرى.

القسم 4: الفساد الرسمي والشفافية الحكومية

ينص الدستور على فرض عقوبات جنائية على أعمال الفساد التي يرتكبها مسؤولون حكوميون؛ إلا أن الحكومة لم تنفذ القانون بشكل فعال، كما تورط مسؤولون حكوميون في بعض الأحيان في ممارسات فساد وأفلتوا من العقاب. ويتولى ديوان المحاسبة مهمة مكافحة الفساد الحكومي بصفته الجهة الحكومية المسؤولة عن ذلك. وبالرغم من قيام الديوان ولجنة أخرى مشكلة من قبل الحكومة بالإبلاغ عن ادعاءات مختلفة عن حدوث فساد ومخالفات، إلا المحاكم لم تنظر في أي قضايا فساد عامة رفيعة المستوى خلال العام المنصرم وكثيراً ما أعلن البرلمان عن استجوابات تختص بالاشتباه في سوء استخدام الأموال العامة، لكن أي من هذه الاستجوابات لم تنتج عنها ملاحقات قضائية خلال العام. وقد عكست مؤشرات البنك الدولي العالمية للحكومة لعام 2009 تراجعاً عن عام 2008 في تصور السلطات الحكومية لسيطرتها على الفساد، وقد ظلت هذه المشكلة قائمة.

وقد وردت تقارير عن تقدم المواطنين بشكاوى عن اضطرارهم لدفع أموال لوسطاء من أجل الحصول على الخدمات الحكومية الروتينية. بالإضافة لذلك، وردت بعض التقارير عن وجود فساد في الشرطة، خاصة عندما كان لأحد أطراف النزاع معرفة شخصية بضابط الشرطة المعنى بالقضية. كما وردت تقارير واسعة النطاق عن قيام الشرطة بإظهار المحاباة تجاه المواطنين.

واكتشفت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الداخلية خلال العام الفئات العديدة من الحالات التي قام فيها موظفو الوزارة بتزوير وثائق تمكّن من استقدام العمال الأجانب. وتم تكليف جهات التحقيق داخل الوزارات بالنظر في التجاوزات ومن ثم أحيلت القضايا إلى مكتب النائب العام لاتخاذ اللازم. ونادرًا ما اتخذت المحاكم أي إجراءات صارمة ضد المخالفين.

ولم يخضع مسؤولو القطاع العام لقانون الكشف عن البيانات المالية.

يسمح القانون للمواطنين ولغير المواطنين على حد سواء بالاطلاع على المعلومات الرسمية الحكومية غير السرية. وقامت الحكومة بتطبيق هذا القانون.

القسم 5: موقف الحكومة من إقدام هيئات دولية ومنظمات غير حكومية على بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

قيدت الحكومة عمل مجموعات حقوق الإنسان المحلية والدولية وحدت من التعاون معها. ويسمح القانون بوجود منظمات غير حكومية؛ إلا أن الحكومة استمرت في رفض منح التراخيص لبعض منها. ولا يجوز لهذه المنظمات الانخراط في النشاط السياسي، كما أنها ممنوعة من تشجيع النزعات الطائفية. و يجب على هذه المنظمات أن تبيّن أن وجودها يخدم الصالح العام. أما المنظمات غير الحكومية المحلية المستقلة التي تكرس نفسها تحديداً لموضوع حقوق الإنسان فقد تمثلت فقط في الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان والجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان. وهناك منظمات غير حكومية أخرى محلية مرخصة تكرس نشاطاتها لخدمة مجموعات معينة من السكان مثل المرأة أو الطفل أو العمال الأجانب أو السجناء أو المعاقين، وهذه المنظمات تعمل بحرية دون أي تدخل من الحكومة. كما مارست بعض عشرات من مجموعات حقوق الإنسان المحلية غير المرخصة نشاطاتها خلال العام المنصرم دون تدخل من الحكومة. وعقدت الحكومة ولجان مجلس الأمة المختلفة اجتماعات مع المنظمات غير الحكومية المحلية بشكل منتظم، كما قامت بالرد على استفساراتها.

تسمح الحكومة لمنظمات حقوق الإنسان الدولية بزيارة البلاد. وفي كانون الثاني/يناير، زار مسؤولو "هيومان رايتس ووتش" بزيارة البلاد وقاموا بإجراء مقابلات شملت المسؤولين الحكوميين واختصت بصورة رئيسية بحماية خدم المنازل الأجانب.

كما تعاونت الحكومة مع المنظمات الحكومية الدولية وسمحت بزيارات مماثلتها. وقد قامت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، نافي بيلاي، خلال زيارتها للكويت في الفترة من 20 إلى 21 نيسان/أبريل بالتشديد على استحسان إلغاء نظام كفالة العمالة الذي يلزم العمالة الوافدة بتأمين الحصول على كفالة محليين.

لجنة حقوق الإنسان البرلمانية التي تعمل بصورة مستقلة عن الحكومة هي هيئة استشارية تقوم في المقام الأول بالاستماع إلى شكاوى انتهاكات حقوق الإنسان التي قدمها أفراد. كما قام أعضاء اللجنة بزيارة السجن

المركزي خلال العام (أنظر القسم ١.ج) وقد أتيح للجنة الحصول على مصادر كافية وقد أعتبرت فعالة في عملها. ولم تصدر اللجنة أي تقارير.

القسم ٦: التمييز وإساعات المجتمع والاتجار بالأفراد

يحظر القانون التمييز على أساس العرق أو الأصل أو الإعاقة أو اللغة؛ ولم يتم التطرق للتمييز بناء على المكانة الاجتماعية. ولم تقم الحكومة في الممارسة العملية بتطبيق قوانين مكافحة التمييز بشكل منتظم أو ثابت، علمًا بأن عدداً من القوانين واللوائح قد مارست التمييز ضد المرأة و"البدون" وغير المواطنين وخدم المنازل الأجانب.

المراة

استمر العنف ضد المرأة في كونه مشكلة حقيقة. ويعود الاغتصاب جريمة تصل عقوبتها القصوى إلى الإعدام، وهي عقوبة تفرضها البلاد على مرتكبي الجريمة من آن لآخر؛ بيد أن الاغتصاب الزوجي لا يُعتبر جريمة. وتحدثت وسائل الإعلام عن مئات من حالات الاغتصاب خلال العام المنصرم، حيث كان الكثير من الضحايا من خدامات المنازل غير الكويتيات. وقامت الشرطة أحياناً بالقبض على المفترضين المزعومين وتم محاكمة وإدانة عدد منهم خلال العام الفائت؛ لكن على الرغم من ذلك فإن قوانين الاغتصاب لم يتم دائمًا تطبيقها بشكل فعال لحماية النساء غير الكويتيات.

وبحسب مصادر دبلوماسية أجنبية فإن الضحايا قد أُفدن بأن أغلبية مراكز الشرطة والمستشفيات تعاملت مع قضاياهن بشكل مهني.

بالرغم من أن القانون لا يحظر العنف المنزلي تحديداً، إلا أن مثل هذه القضايا تحكم باعتبارها حالات اعتداء، ويجوز لضحية العنف المنزلي أن تتقدم بشكوى إلى الشرطة تتضمن طلباً برفع دعوى رسمية ضد مرتكب الاعتداء. وفي ٢١ آذار/مارس، أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل نتائج دراسة مشتركة بين الوزارات حول موضوع العنف المنزلي استندت على عينة مكونة من ١,٥٦٩ عائلة. وقد عرفت الدراسة ظاهرة العنف المنزلي على أنه العنف الجسدي أو المادي أو النفسي أو الجنسي، ووجدت الدراسة أن أسباب هذا العنف هي الطلاق والخلاف المستمر بين الأزواج والانحراف الأخلاقي والخيانة الزوجية والمشاكل النفسية. وقد أفادت ثلث العائلات أنها عانت من العنف المنزلي، كما أفادت سبعة عشر بالمئة من السيدات تعرضهن للعنف المنزلي مقارنة بـ ٤٢ بالمئة من الرجال.

وتقييد التقارير أن كل قسم من أقسام الشرطة البالغ عددها ٨٣ في البلاد تلقى شكاوى عن حالات إساءة معاملة داخل المنزل. وقد تسببت وصمة العار الاجتماعية القوية المرتبطة بالاعتراف بحدوث مثل هذه المشاكل علنية إلى إضعاف الحافز على الإبلاغ عن حالات إساءة المعاملة. إلا أن ضباط الشرطة نادرًا ما قاموا بإلقاء القبض على مرتكبي العنف المنزلي حتى إذا توفرت الأدلة الموثقة على ذلك مثل شهادة شهود العيان والتقارير الطبية الصادرة عن المستشفيات وشهادة الأخصائيين الاجتماعيين. وخلال العام المنصرم أفادت بعض النساء من غير المواطنين المتزوجات من رجال كويتيين بتعرضهن للعنف المنزلي وبعدم اتخاذ الشرطة أي إجراءات حيال ذلك أو بقيام الشرطة بالتمييز ضدهن. ويحق للمرأة طلب الطلاق بسبب إصابتها نتيجة لسوء المعاملة، إلا أن القانون لا يضع معياراً واضحاً لتحديد ما الذي يشكل إصابة. وبالإضافة إلى

ذلك، على المرأة أن تقدم على الأقل شاهدين من الذكور (أو شاهدا ذكرا وامرأتين) للشهادة على الإصابة التي عانت منها.

وعلى الرغم من إدانة المحاكم لبعض الأزواج لاعتدائهم على زوجاتهم، إلا أن معظم قضايا العنف المنزلي لم يتم الإبلاغ عنها خاصة خارج العاصمة، ويقال أن بعض الأشخاص قاموا برسوة ضباط الشرطة كي يغضوا الطرف عن اتهامات العنف المنزلي. وفي حال تمت فعلاً إدانة رجال بالاعتداء على زوجاتهم، فإنهم نادراً ما واجهوا عقوبات شديدة. ولا توجد ملاجئ أو خطوط ساخنة مخصصة لمساعدة ضحايا العنف المنزلي، بالرغم من وجود ملجاً مؤقت استخدم لتوفير مأوى لخدم المنازل أثناء العام المنصرم.

ينص قانون العقوبات على معاقبة جرائم الشرف على أنها جنح. وينص القانون على أن الرجل الذي يرى زوجته أو أمه أو أخته في "حالة التلبس بالزنا" ويقوم بقتلها على الفور وبقتل الرجل الذي ارتكب معها الزنا يواجه عقوبة بالسجن أقصاها ثلاثة أعوام وغرامة مالية قدرها 225 دينار كويتي (حوالي 800 دولار أمريكي) أي أقل بقليل من مرتب شهر حسب الحد الأدنى للأجور في القطاع العام. ولم تكن هناك أي تقارير عن ارتكاب جرائم شرف في السنوات الأخيرة.

لا يوجد قانون محدد يعالج مسألة التحرش الجنسي لكن القانون يجرم "هتك العرض" وهي تهمة تشمل كل شيء من لمس المرأة ضد رغبتها إلى الاغتصاب الجنسي، وتقوم الشرطة بتطبيق هذا القانون بصراحته. وقد قامت الحكومة بإرسال ضباط الشرطة النسائية بصورة خاصة لمكافحة التحرش الجنسي في المجمعات التجارية وغيرها من الأماكن العامة. يواجه الجناة غرامات مالية وأحكاماً بالسجن. ووصفت جماعات حقوق الإنسان التحرش الجنسي ضد المرأة في مكان العمل بأنه مشكلة متفشية لكن لا يتم الإبلاغ عنها.

ولم ترد أي تقارير تفيد بوقوع تدخل في حق التقرير بحرية ومسؤولية عدد الأطفال الذين يود إنجابهم والفتراء الزمنية ما بين ولادة كل طفل وتوفيت الحمل بكل طفل، وهي مسائل تخضع لاتفاق بين الزوج والزوجة. وقد استلزمت قرارات الحصول على وسائل منع الحمل، وحجم الأسرة والإجراءات التي تنطوي على العلاج للإنجاب والعلاج للخصوصية موافقة كلاماً من الزوج والزوجة. وقد توفرت المعلومات والسبل لاتخاذ هذه القرارات كما توفرت العناية المدربة خلال الولادة بحرية. وقد توفرت حبوب منع الحمل للبيع دون وصفة طبية، بالرغم من عدم وجود برنامج رسمي لتنظيم الأسرة. وقد أتيح للمرأة الحصول على الرعاية الأساسية أثناء وبعد الولادة. وبحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي فقد كان هناك حوالي تسعة وفيات للأمهات من بين كل 100,000 ولادة في الكويت عام 2008. ولم تتوفر المعلومات حول تشخيص أو علاج الأمراض التي تنقل عن طريق الاتصال الجنسي.

تتمتع المرأة في الكويت ببعض الحقوق السياسية، بيد أنها لا تتمتع بنفس حقوق الرجال بموجب قانون الأسرة أو قانون الملكية أو في النظام القضائي، وواصلت المرأة مواجهة التمييز في العديد من المجالات الاجتماعية والقانونية. ومع ذلك حصلت بعض النساء على مناصب رفيعة في الحكومة والمؤسسات التجارية. كما توجد لجنة برلمانية معنية بشؤون المرأة والأسرة شغرت أربعة نائبات أربعة من مقاعدها الخمسة.

استمرت معاناة النساء من التمييز القانوني والاقتصادي والاجتماعي، إذ تميز أحكام الشريعة الإسلامية ضد النساء في الإجراءات القضائية وفي حرية التنقل والزواج. كما أن الميراث تحكمه الشريعة الإسلامية التي تختلف أحكامها وفقاً للمذاهب الإسلامية التي تنتهي إليها فئات الشعب المختلفة. وفي حالة غياب وريث ذكر

مباشر، فإن المرأة في الطائفة الشيعية تحصل على كل الإرث، بينما تحصل المرأة السنية على جزء منه فقط، مع تقسيم الرصيد بين الأخوة والأعمام والأخوال والذكور من أولاد عم وأولاد خال المتوفى.

أما المرأة المطلقة فتفقد حقها في الإقامة داخل المنزل الذي تم شراؤه بواسطة قروض البرنامج الحكومي للإسكان مع بلوغ أبنائها سن الـ18 عاماً، وذلك بغض النظر عن أي أقساط قد تكون دفعتها في سبيل تسديد القرض، علمًا بأن المرأة الكويتية المتزوجة من رجل غير كويتي ليست مؤهلة، بموجب القانون، للمشاركة في برنامج القروض. وفي 18 حزيران/يونيو، أصدرت وزارة الداخلية قراراً يسمح للموطنات الكويتيات بكفالة أولادهن غير الكويتيين (بغض النظر عن أعمارهم) وبكفالة أزواجهن للحصول على الإقامة. وكان طلب في الماضي من المواطنات الكويتيات المتزوجات من غير المواطنين دفع رسوم سنوية قدرها 217 دينار كويتي (حوالي 750 دولار أمريكي) مقابل إقامة الزوج والأبناء؛ وكان لا يمكن الحصول على الإقامة إذا كان الزوج الأجنبي لا يعمل. ولا يمكن للمرأة الكويتية أن تنقل جنسيتها إلى زوجها غير المواطن أو إلى ابنائهم. ولم يواجه المواطنون الرجال المتزوجون من سيدات أجنبيات مثل هذا التمييز على أساس القانون ولا في الممارسة العملية. وللمحاكم الشرعية سلطة قضائية على قضايا الأحوال الشخصية وعلى قضايا قوانين العائلة بالنسبة للمسلمين السنة والشيعة على حد سواء. وتسمح المحاكم المدنية لأي شخص بالشهادة وتعتبر شهادة المرأة متساوية لشهادة الرجل، في حين أن شهادة الرجل في المحاكم الشرعية تساوي شهادة امرأتين.

يكفل القانون حصول المرأة على "أجر مساوي للرجل في حالة قيامها بنفس عمله"، غير أن القانون يحظر على المرأة العمل في "الصناعات الخطرة" والأعمال "المضرة" بالصحة. وفي عام 2008، أصدرت المحكمة الدستورية قراراً بعدم دستورية حزمة المزايا السكنية التي لم يعطِي المرأة غير المتزوجة أي حقوق بينما أقر بدلات للرجال والنساء المتزوجين وللرجال غير المتزوجين. وبالرغم من تحقيق تحسن محدود، أكدت النساء المتعلمات على أن الطبيعة المحافظة للمجتمع قد قيدت فرصهن للتقدم في السلم الوظيفي. وشكلت النساء 53 بالمئة من الـ 270,000 مواطن العاملين في القطاع العام و44 بالمئة من الـ 60,000 مواطن العاملين في القطاع الخاص و72 بالمئة من خريجي الجامعات.

يفرض القانون الفصل بين الذكور والإإناث في كل صفوف الجامعات العامة والخاصة. وطبقت الجامعات الحكومية هذا القانون بصرامة أكثر من الجامعات الخاصة.

ويتم الفصل في جميع قضايا شؤون الأسرة بموجب الشريعة الإسلامية. ويحظر القانون زواج النساء المسلمات برجال غير مسلمين. ولا يحتم القانون على المرأة غير المسلمة التحول إلى الإسلام للزواج من رجل مسلم، لكن في الممارسة العملية واجهت الكثير من النساء غير المسلمات ضغوطاً اقتصادية واجتماعية قوية للتحول إلى الإسلام. ويؤدي عدم تحول المرأة للدين الإسلامي إلى منح حضانة الأولاد لوالدهم في حالة الطلاق. وبموجب القانون أيضاً تصبح المرأة التي لا تتحول للإسلام غير مؤهلة للحصول على الجنسية كمواطنة ولا يحق لها الحصول على ميراث زوجها من ممتلكات إن لم يتم تحديدها كمستفيد في وصيتها.

ولم يوجد قضاة من النساء. وفي 14 نيسان/أبريل، رفضت المحكمة الدستورية طعناً مقدمًا من محامية كويتية اعتبرت فيه أن رفض عدم تعينها في النيابة العامة رفض ب بصورة غير دستورية بسبب كونها امرأة.

وفي تموز/يوليو، بدأت الشرطة النسائية الكويتية العمل بين الناس، بما في ذلك العمل في دوريات في المجمعات التجارية وتوفير الأمن في المطار وللبار الزوار. وفي السابق، كانت عمل الشرطة النسائية التي

تخرجت الدفعة الأولى منهن من أكاديمية الشرطة عام 2009 مقصورة على العمل المكتبي وعلى تدريب الطلبة الجدد.

الطفل

تللزم الحكومة عموماً بضمان حقوق الأطفال الكويتيين وبرفاهيتهم، إلا أن الأطفال غير الكويتيين تلقوا دعماً واهتمامًا أقل. ومنحت الحكومة الجنسية الكويتية تلقائياً للأطفال الأيتام أو اللقطاء بمن فيهم "البدون".

ويحصل الأطفال المواطنين على التعليم المجاني حتى المستوى الجامعي ويعتبر التعليم إجباري حتى المرحلة الثانوية. ولا يعتبر التعليم إجبارياً أو مجانياً لأطفال "البدون" أو للأطفال غير المواطنين. وقد التحق بعض أطفال "البدون" بالمدارس الخاصة، بينما لم يلتحق بعضهم بالدراسة على الإطلاق. وقام الصندوق الخيري لتعليم الأطفال المحتاجين الذي تشرف عليه الحكومة بدفع رسوم تعليم جميع أطفال "البدون" الذين تقدموا بطلب للمساعدة خلال العام الدراسي 2009-2010 (حوالي 2,000 طفل).

ولم يكن هناك أي نمط اجتماعي معين لانتهاكات ضد الأطفال.

السن القانونية لزواج الفتيان هو 17 سنة وللبنات هو 15 سنة، وبالرغم من ذلك استمرت ظاهرة زواج بعض الفتيات الأصغر سنًا في ربوع المجموعات القبلية. وقدرت وزارة العدل نسبة انتشار المشكلة بحوالي 2 إلى 3 بالمئة من إجمالي عدد الزيجات.

وتعتبر جميع المواد الإباحية مواداً غير قانونية، ولا توجد قوانين معينة تحظر استغلال الأطفال في المواد الإباحية. كما لا يوجد قانون يختص بالاتصال الجنسي بين هم دون السن القانونية بغض النظر عما إذا تم ذلك بقبول القاصر، ولا يوجد عمر أدنى لممارسة الجنس بالتراضي، لكن العلاقة الجنسية قبل الزواج كانت غير قانونية.

الدولة ليست طرفاً في اتفاقية لاهي المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال لسنة 1980. للاطلاع على مزيد من المعلومات حول خطف الأطفال دولياً عن طريق الوالدين، انظر تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي عن الامتثال على الموقع التالي:

http://travel.state.gov/abduction/resources/congressreport/congressreport_4308.html

والحصول على معلومات محددة عن البلد انظر الموقع التالي:

http://travel.state.gov/abduction/country/country_3781.html

معاداة السامية

نشرت التعليقات السلبية بشأن اليهود في وسائل الإعلام. وغالباً ما نبع هذا الخطاب المعادي للسامية من الإسلاميين المعلين أو من كتاب المقال المحافظين. وعادةً ما قام كتاب المقال بالخلط ما بين الإجراءات الإسرائيلية وتلك التي يقوم بها اليهود بصورة أوسع، خاصةً بعد قيام إسرائيل في 31 أيار / مايو باعتراض "أسطول الحرية" الذي كان متوجهاً لغزة والذي كان على متنه عدداً من الكويتيين البارزين. وقد قام مدراء

المدارس بإصدار تعليمات دائمة للمربيين بمحو أي إشارة إلى إسرائيل أو إلى محرقة اليهود من الكتب الدراسية الإنجليزية وقد استمر حظر الكتب التي تناقض هذه الموضوعات. ولم تصدر الحكومة أي بيان عام بشأن الرقابة على الكتب المدرسية. ولم يكن هناك مواطنون يهود معروفون في الدولة، كما لم يتواجد فيها إلا بضع عشرات من اليهود بين العمال الأجانب المقيمين.

الاتجار بالأفراد

للإطلاع على مزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة تقرير الاتجار بالأفراد الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية سنويًا على الموقع: www.state.gov/g/tip

الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة

يحظر القانون التمييز ضد الأفراد ذوي الإعاقة الجسدية أو الحسية أو العقلية ويفرض عقوبات على أصحاب العمل الذين يمتنعون عن توظيف المعاقين بدون سبب منطقي. ويكرف القانون أيضًا حق المعاق في توفير سبل تيسير عليه دخول المبني. وقامت الحكومة عموماً بإنفاذ هذه الأحكام القانونية. ولم ترد أي تقارير تفيد بالتمييز ضد المعاقين بصفة عامة؛ إلا أن غير المواطنين منهم لم يتمتعوا بحق استخدام المنشآت الحكومية المتخصصة ولم يتلقوا المنح التي تصرف للمواطنين المعاقين لتعطية نفقات التنقلات والسكن والتدريب المهني والرعاية الاجتماعية.

وفي حزيران/يونيو، أقرت الحكومة قانون المعاقين الجديد الذي يوفر منحاً أكبر لذوي الإعاقة ويقلل من ساعات العمل ويحسن من القروض السكنية للمواطنين و"البدون" من ذوي الإعاقات الجسدية أو الذهنية. ويلزم القانون هيئات العمل الحكومية التي توظف خمسين شخص أو أكثر أن تقوم بشغل ما لا يقل عن 4 بالمئة من جميع الوظائف من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة المدربيين مهنياً. ويسمح القانون أيضاً للمواطنين من ذوي الإعاقات وممن لديهم أطفال معاقين بالحصول على منح سكنية أكبر من المعتادة وعلى معاش تقاعدي مبكر. وبالرغم من أن "البدون" لا يحق لهم عادة الحصول على المنح السكنية، إلا أن احكام القانون الجديد شملت المعاقين من "البدون" أو "البدون" من لديهم أطفال معاقين.

ويتكون المجلس الأعلى لشؤون المعاقين من ممثلي الوزارات وغيرها من الجهات الحكومية، وجامعة الكويت، وعدد من المنظمات غير الحكومية. ويقوم المجلس بوضع توصيات متعلقة بالسياسات العامة وتقديم المساعدات المالية للمعاقين وكما قام بتيسير اندماج المعاقين في المدارس وفي سوق العمل وفي المؤسسات الاجتماعية الأخرى. و قامت الحكومة بتقديم المساهمات وبالإشراف على المدارس وبرامج التوظيف والتدريب المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة.

اساءة المعاملة والتمييز وأعمال العنف استناداً إلى الميول الجنسي والهوية الجنسية داخل المجتمع

يحظر القانون ممارسة المثلية الجنسية وارتداء ملابس الجنس الآخر. كما يعاقب القانون على السلوك المثلثي بين الرجال فوق سن 21 بالسجن لما قد يصل إلى سبعة أعوام كما يعاقب ممارسي المثلية الجنسية مع رجال أقل من 21 عاماً لما قد يصل إلى عشرة أعوام. كما يقضي القانون بفرض غرامة قدرها 1,059 ديناراً

(حوالي 3,700 دولاراً) أو السجن من عام واحد إلى ثلاثة أعوام أو كلاهما لمن يقل مظهر الجنس الآخر علينا. ولا يوجد قانون يجرم العلاقات الجنسية بين النساء.

وخلال العام وردت بضعة عشرات من التقارير التي تقييد بقيام الشرطة باعتقال أشخاص مغايرين للهوية الجنسية أثناء تواجدهم في المراكز التجارية والأسواق، وقد تم أخذهم للحبس والاعتداء عليهم بالضرب وحلق رؤوسهم ثم إطلاق سراحهم بصفة عامة دون توجيه اتهام لهم. وبالرغم من عدم قيام الحكومة بتأييد قيام المسؤولين بالاعتداء على الأشخاص المغايرين للهوية الجنسية، إلا أنها لم تقم بمعاقبة أي من هؤلاء المعتدين فعلى سبيل المثال، قامت الشرطة في 31 كانون الأول/ديسمبر باعتقال امرأتين لما زعم بحسب الصحافة المحلية عن ارتداءهما ملابس رجالية وقيامهما بالتصرف مثل الرجال. وقد تم إطلاق سراح الامرأتين في اليوم التالي. وقد قام ضباط إدارة التحقيقات الجنائية التابعة لوزارة الداخلية في آذار/مارس 2009 بمداهمة مقهى واعتقال خمسة رجال بتهمة ارتداء ملابس الجنس الآخر. وبانتهاء العام لم ترد أي تطورات بشأن هذه القضية.

لم توجد أي منظمات غير حكومية رسمية تعنى بقضايا المثليات أو المثليين ومشتئي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية، بالرغم من وجود مثل هذه المنظمات بصورة غير رسمية. وكان التمييز الإجتماعي بناء على التوجه الجنسي شائعاً، بينما قام المسؤولين بمارسة تمييز فعلي إلى حد أقل يعكس القيم والقوانين الاجتماعية. لم يكن هناك رد من الحكومة على ذلك.

أعمال إساءة وتمييز اجتماعية أخرى

لم ترد تقارير عن وقوع أحداث عنف أو تمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس مرض فقدان المناعة المكتسب ("الإيدز").

واصل الرجال غير المتزوجين مواجهة التمييز ضدهم في المسكن بسبب حالتهم الاجتماعية فقط. ويحظر القانون على الرجال غير المتزوجين الاستفادة من خدمات السكن في العديد من الأحياء السكنية الحضرية.

القسم 7 : حقوق العمال

في 20 شباط/فبراير، تم إصدار قانون عمل جديد للقطاع الأهلي ليستبدل قانون عام 1964. وقد أتاح القانون الجديد حريات أوسع أمام موظفي القطاع الخاص، لكنه لم يشمل خدم المنازل. وقد أدى نظام الكفالة المتبعة لاستقدام العمالة الوافدة إلى تعریض هذه الفئة من العمال لإساءة المعاملة والاعتداء.

أ. الحق في تكوين النقابات

باستثناء خدم المنازل والموظفين البحارة، يكفل القانون الكويتي للعمال حقاً محدوداً في الانضمام إلى النقابات. ويعطي القانون الحق للعمال بالانضمام إلى النقابات دون الحصول على إذن مسبق. وعلى الرغم من إمكان العمال الوافدين من غير العاملين كخدم منازل الانضمام إلى النقابات مع بعض القيود إذا تمكنوا من الحصول على شهادة حسن سير وسلوك من الحكومة، إلا أنهم لا يستطيعون ترشيح أنفسهم لانتخابات المجالس الإدارية ولا التصويت فيها. وحظي حوالي 100,000 شخص، أو ما يعادل 5 بالمئة من مجمل

القوى العاملة التي يبلغ عددها 2 مليون شخص، ببعضوية النقابات معظمهم في القطاع العام أو في قطاع البترول أو الغاز أو البتروكيماويات.

تقصر الحكومة حق حرية الانضمام إلى النقابات في مجال تشكيل النقابات. وتوجد نقابة واحدة فقط عن كل مهنة. وتنضم النقابات تحت مظلة اتحاد حكومي واحد فقط مرخص. ويضم الاتحاد العام لعمال الكويت الذي يضم 15 نقابة مرخصة ويمثل هذا العدد الأغلبية العظمى من إجمالي عدد النقابات المرخص لها والبالغ 47 نقابة. ولم يلبي الاتحاد العام لعمال الكويت احتياجات جميع العمال وقد أبدى العديد من العمال مثل موظفي البنوك وشركات الطيران عدم رضاهم عن أداء الاتحاد. ونتيجة لذلك، قامت بعض النقابات وبعض العمال بالانضمام للاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت الغير مرخص.

ويشترط القانون أن تضم أي نقابة جديدة 100 عضو على الأقل، وألا يقل عدد المواطنين منهم عن 15 شخصا وأن تقوم الحكومة بتقديم ترخيص النقابة لهم بصورة رسمية. وانتقدت كل من منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي لنقابات العمال شرط الجنسية الكويتية لأنها يعيق إنشاء النقابات في قطاعات يعمل فيها عدد قليل من المواطنين، خاصة قطاع البناء والعمل في الخدمة المنزلية.

عاملت الحكومة نقابات العمال المرخصة بشكل أساسي على أنها منظمات شبه حكومية، وقدمت لها ما يصل إلى حوالي 90 بالمئة من ميزانيتها، وقامت بمراجعة سجلاتها المالية. وفي حال زالت النقابة من الوجود، تقوم الحكومة بأخذ جميع أصولها. ويتم انتخاب زعماء النقابات وأعضاء مجلس الإدارة من قبل أعضاء النقابة من المواطنين. ويحظر على النقابات مناقشة المواقف السياسية أو الدينية أو الطائفية. ويخول القانون للمحاكم سلطة حل أي نقابة في حال انتهاكها لقوانين العمل أو قيامها بتهديد "النظام والأداب العامة"، رغم إمكانية استئناف مثل هذا القرار. ويمكن لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التقدم للمحكمة الكلية لحل أي نقابة. كما يجوز للأمير حل أي نقابة بموجب مرسوم أميري. وخلال العام المنصرم، لم يتم حل أي من النقابات. ورفضت الحكومة خلال العام عدة طلبات مقدمة من نقابات القطاع العام وقطاع البترول للحصول على اعتراف رسمي بها على أساس أن القانون لا يسمح بأكثر من نقابة تمثل نفس المهنة أو المنظمة.

يمعن القانون خدم المنازل (حوالي 560,000 من إجمالي القوى العاملة غير الكويتية المقدرة بـ 3 ملايين ونصف عامل) والموظفين البحريين من حق التنظيم وتكوين الجمعيات والنقابات. ويميز القانون أيضا ضد أكثر من مليون عامل وافد آخر وذلك من خلال حرمانهم من الحق في التصويت في النقابات ومن تولي مناصب قيادية في هذه النقابات واقتصر عضوية النقابات على العمال الذين مضى على إقامتهم في الكويت ما لا يقل عن خمس سنوات، مع أن الاتحاد العام لعمال الكويت قد أكد عدم قيام الحكومة بإلغاء هذا الشرط الأخير على نطاق واسع من الناحية العملية.

ولا يمنع القانون الحكومة من التدخل في أنشطة النقابات، بما في ذلك حقها في الإضراب. وقد اتسمت شروط القيام بإضراب قانوني بكونها مطولة ومعقدة من الناحية العملية، ولم يتم تنظيم أي إضراب قانوني خلال العام. ويجب على النقابة إذا أرادت تنظيم إضراب الحصول على تصريح من وزارة الداخلية والتي لم تقم بدورها بإعطاء الإنذار لأي من الإضرابات التي تم تنظيمها خلال العام.

ويتم تسوية معظم النزاعات العمالية من خلال مفاوضات إلزامية؛ أما إذا لم يتم التوصل إلى أي تسوية، فيجوز لأي من الطرفين تقديم التماس إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من أجل الوساطة. وفي حال فشلت الوساطة، يتم إحالة النزاع إلى مجلس للتحكيم في النزاعات العمالية، يتكون من مسؤولين من محكمة

الاستئناف ومكتب النائب العام والوزارة المعنية. ولا يحظر القانون القصاص ضد المضربين عن العمل من قبل أصحاب العمل. ويحاول أرباب العمل عموماً تسوية الخلافات مباشرة مع عمالهم، وذلك بغية الاحتفاظ بهم.

أضرر العمال الأجانب خلال العام الماضي وكان معظم العمال المضربين من موظفي شركات التنظيف والأمن ومن أدعوا أنهم لم يتلقوا رواتبهم أو أنهم تلقوا رواتب غير كافية. وفي هذه الحالات تمثلت استجابة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في محاولة التفاوض لإيجاد تسوية بين العمال وأصحاب العمل. وقد قامت لجنة المناقصات المركزية بمنع شركة تنظيف من التقدم بعطاءات للحصول على عقود حكومية لمدة ثلاثة أشهر بسبب خلاف على الأجر وصل في ذروته إلى قيام عمال النظافة بإضراب تشرين الأول / أكتوبر أدى إلى تأثير مبني القطاع العام.

ب - حق التنظيم والتفاوض الجماعي

يكفل القانون للعمال، مع وجود بعض القيود، حق المفاوضة الجماعية، وذلك باستثناء خدم المنازل والعمال البحريين وموظفي الخدمة العامة. ومن الناحية العملية، احترمت الحكومة عموماً حقوق هؤلاء العمال الذين تسرى عليهم أحكام القانون. وغطت الاتفاques الجماعية حوالي 70 بالمئة من القوى العاملة الكويتية. ولا توجد قيود مفروضة على حق المفاوضة الجماعية. ولا يوجد حد أدنى لعدد العمال اللازدين لعقد مثل هذه الاتفاques.

ويحظر القانون ممارسة التمييز ضد النقابات وتدخل أرباب العمل في شؤون النقابات؛ أما الحكومة فقامت عموماً بحماية هذه الحقوق. ويحق لأي عامل يدعي وجود مثل هذا التمييز ضد النقابات أن يلجأ إلى القضاء. وبحسب القانون، يجب على أرباب العمل الذين ثبت إدانتهم بهذا النوع من التمييز إعادة توظيف العمال المفصلين عن العمل بسبب أنشطتهم النقابية. ولم ترد أي تقارير عن حالات تمييز ضد موظفين بسبب انتمائهم إلى إحدى النقابات.

لا توجد قوانين خاصة أو استثناءات من قوانين العمل العادية في مناطق الصادرات الحرة.

ج - حظر العمل القسري أو الإجباري

يمعن القانون العمل القسري أو الإجباري بما في ذلك عمالة الأطفال "إلا في الحالات التي يحددها القانون لمواجهة الطوارئ القومية ونظير مكافأة عادلة"، ومع ذلك وردت تقارير أشارت إلى حدوث مثل هذه الممارسات والتي عادة ما أدى إليها سوء استخدام نظام الكفالة للعمال غير الكويتيين.

وكان الاستعباد المنزلي خاصة الذي يشمل خدم المنازل الأجانب العاملين بموجب نظام الكفالة من أكثر أشكال العمل القسري انتشاراً. وقد تعرض الكثير من هؤلاء الخدم لنقييد حرية تحركاتهم واتصالاتهم والعمل القسري لساعات إضافية وعدم دفع الرواتب كما عانى بعضهم من إساءة المعاملة جسدياً. وقد كانت خدمات المنازل من النساء خاصة أكثر عرضة لإساءة المعاملة جنسياً. وقد ترددت الشرطة والمحاكم في ملاحقة المواطنين قضائياً لقيامهم بمثل هذه الاعتداءات في المنازل الخاصة.

وكانت هناك تقارير متكررة تزعم قيام خدم المنازل بالانتحار أو محاولة الانتحار بسبب اليأس الناجم عن أوضاع العمل السيئة أو سوء المعاملة. وقد استمر عدد هذه القضايا في الزيادة.

انظر أيضاً تقرير الاتجار بالأفراد الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية سنوياً على الموقع:
www.state.gov/g/tip

د - حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

يحظر القانون عمل الأطفال، وقد قامت الحكومة بجهود لتطبيق هذا القانون بفعالية. بيد أن هناك تقارير ذات صدقافية تفيد بوجود عمال قاصرين، كلهم تقريباً من خدم المنازل ذوي الأصول الجنوب آسيوية. وقد قام العمال الفاقدون وأغلبهم من خدم المنازل، بدخول البلاد باستخدام وثائق سفر تحتوي على تواريخ ميلاد مزورة. وقام حوالي 300 مفتش من إدارة التفتيش العمالي بمراقبة الشركات الخاصة بشكل روتيني، وذلك بغية التحقق من مدى التزامها بقوانين العمل، بما يشمل القوانين المتعلقة بعمل الأطفال. وقد واجه أصحاب العمل غير الملزمين غرامات مالية أو إمكانية تعليق نشاطات شركاتهم. انظر أيضاً تقرير الاتجار بالأفراد الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية سنوياً على الموقع:
www.state.gov/g/tip

الحد الأدنى القانوني لسن الاستخدام هو 18 سنة؛ إلا أنه يجوز لأرباب العمل استصدار رخص من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتوظيف الأحداث الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و18 سنة، وذلك للعمل في صناعات غير خطيرة. وفي 6 أيلول/سبتمبر، أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قراراً يزيد من الحد من الصناعات التي يمكن للأحداث ما بين 15 و18 سنة العمل بها. ويمكن أن يعمل الحدث بحد أقصاه 6 ساعات يومياً، بشرط لا يعمل لأكثر من 4 ساعات متتالية ثم تليها ساعة راحة.

ه - شروط العمل المقبولة

وفي 14 نيسان/أبريل، أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل زيادة الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص، لكن تلك الزيادة لم تشمل خدم المنازل الذين يتلقوا ما قد يصل إلى 60 دينار كويتي (حوالي 210 دولار أمريكي) شهرياً، وهو مبلغ لا يوفر مستوى معيشياً ملائماً للعامل وعائلته. ولن تقوم الحكومة بإصدار تأشيرات للالتحاق بعائل إذا كان العامل يتلقى ما يقل عن 250 دينار كويتي شهرياً (حوالي 875 دولار أمريكي).

يحدد القانون ساعات العمل في الأسبوع بـ 48 ساعة (و40 ساعة في صناعة البترول)، وذلك بالإضافة إلى النص على يوم كامل في الأسبوع مخصص للراحة وساعة واحدة للاستراحة بعد كل خمس ساعات من العمل المتواصل. ولم يتم تطبيق هذه المعايير، وعمل خدم المنازل وغيرهم من العمالة الأجنبية غير الماهرة في القطاع الخاص لفترات تجاوزت 48 ساعة أسبوعياً في كثير من الأحيان، وبدون التمتع باليوم الكامل المخصص للراحة. وقام العمال بتقديم شكوى إلى إدارة منازعات العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وفي 22 شباط/فبراير، دخل حيز التنفيذ قانون عمل جديد للقطاع الأهلي قام بزيادة الإجازة السنوية من أربعة عشر يوماً إلى ثلاثة أيام وما واشترط مدة سبعين يوماً كأجازة وضع مدفوعة الأجر كما اشترط الحصول على إنذار بالفصل مدته ثلاثة أشهر مقدماً (وذلك بالمقارنة بإذار مدته شهر واحد في السابق). ويحق للعمال الذين

يعملون يوم الجمعة الحصول على أجر يوم ونصف بالإضافة إلى يوم عطلة بدل خلال الأسبوع الذي يليه. كما منع القانون الاشتراط على العمال أن يقوموا بالعمل لأكثر من ستين ساعة في الأسبوع أو لأكثر من عشرة ساعات في اليوم.

وفي آب/أغسطس 2009، أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قراراً يسمح بموجبه لمعظم العمال الأجانب بتغيير صاحب العمل بعد ثلاثة أعوام من العمل وذلك دون حاجة أولاً لتأمين موافقة الكفيل الأول. ويستثنى القرار خدم المنازل والعاملين في القطاع العام والعمال الأجانب العاملين في مجال الإدارة المالية لينطبق بذلك على ثلثي العمال الأجانب في البلاد البالغ عددهم مليوني شخص.

وقد أصدرت الحكومة معايير مهنية للصحة والسلامة، إلا أن إذعان وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لها وتطبيقاتها بدا ضعيفاً خاصة فيما يتعلق بالعمال الأجانب غير المهرة. وبغية تخفيض معدلات الحوادث، قامت الحكومة من حين لآخر بالتفتيش على الشركات، وذلك لرفع وعي العاملين وأصحاب العمل ولضمان التزامهم بقواعد السلامة، ومراقبة التلوث الناتج عن صناعات معينة، وتدریب العمال على تشغيل الماكينات، والإبلاغ عن أي انتهاكات. ويحق للعمال ترك ظروف العمل الخطرة دون تعريض وظائفهم للخطر، وتتوفرت إجراءات الحماية القانونية لكل من العمال المواطنين والأجانب في حال تقدمهم بشكوى متعلقة بمثل هذه الظروف. لكن التفتيش لا يشمل المنازل التي تعتبر مقر عمل أغلبية خدم المنازل العاملين في البلاد. وفي السنوات الماضية، كان اهتمام الحكومة بقضايا سلامа العمال محدوداً مما أدى إلى ضعف في مستوى التدريب الذي تلقاه المفتشون وإلى التبليغ غير الكافي عن وقوع إصابات في أماكن العمل وإلى عدم وجود صلة بين المبالغ التي تدفعها شركات التأمين وبين التقارير الخاصة بالحوادث. ولم ترد أي تقارير عن حدوث مثل هذه القضايا خلال العام.

يشترط القانون توقف كل الأعمال التي تتم في الهواء الطلق ما بين الساعة الثانية عشر ظهراً والساعة الرابعة عصراً خلال شهر حزيران/يونيو وتموز/يوليو وآب/أغسطس أو عندما ترتفع درجة الحرارة إلى 50 درجة مئوية (122 درجة فهرنهايت) في الظل. وقامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بإجراء رقابة على مواقع العمل للتأكد من الامتثال لهذه الشروط. ولم ترد أي تقارير عن وجود مخالفات خلال العام. ويمكن للعمال الإبلاغ عن هذه المخالفات لسفاراتهم أو للاتحاد العام لعمال الكويت أو لإدارة منازعات العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.